گـۆڤـاری زانـکـۆی ڕاپـەڕیــن
Journal of University of Raparin.
مجلة جامعة رابرين

E-ISSN: 2522 – 7130 P-ISSN: 2410 – 1036
This work is licensed under CC-BY-NC-ND 4.0
DOI: https://doi.org/10.26750/w98xqb96

تاريخ الاستلام: 20/07/2025
تاريخ الــقبول: 21/09/2025
تاريخ النـــشر: 20/06/2026

قياس وتحليل أثر النفقات العامة في الفقر في جمهورية مصر العربية للمدة (2004-2022)

بلال رؤوف صالح[1] - كامران أحمد حمه[2]

Bilal.salih@kti.edu.iq Kamaran.hama@univsul.edu.iq

[1+2]قسم الاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة السليمانية، إقليم كوردستان العراق

الملخص

يهدف البحث إلى الوصول لتحليل وقياس أثر النفقات العامة في معدلات الفقر في مصر في الأجلين القصير والطويل للمدة (2004-2022). ولتحقيق هدف البحث، تم استخدام أسلوب تحليلي وقياسي بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة .(ARDL) وقد أظهرت النتائج أن النفقات العامة كان لها أثر محدود نسبيًا في خفض معدلات الفقر في الأجل القصير؛ بسبب ضعف الكفاءة في تخصيص النفقات الناتج عن انتشار الفساد الإداري، والذي أدى إلى تسرب جزء من الإنفاق بعيدًا عن الفئات المستهدفة. كما كشفت النتائج أن عدم الاستقرار السياسي -خاصة في الفترات الانتقالية التي أعقبت عام 2011- ساهم في تقليص أثر النفقات العامة في تحسين مستويات المعيشة، نتيجة لاضطراب السياسات الاقتصادية وتباطؤ النمو الاقتصادي.

أما في الأجل الطويل، فقد تبين أن استمرار الفساد الإداري وتذبذب الأوضاع السياسية أضعفا جدوى الإنفاق الحكومي في تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، مما أبقى معدلات الفقر عند مستويات مرتفعة نسبيًا. وبناءً على ذلك، توصي الدراسة بضرورة إصلاح آليات الحوكمة المالية، وتعزيز الشفافية والمساءلة، وتحقيق الاستقرار السياسي؛ لضمان توجيه النفقات العامة بكفاءة نحو الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: النفقات العامة، الفقر، الفساد الإداري، جمهورية مصر العربية.

Measuring and Analysis of the Impact of Public Expenditures on Poverty in The Arab Republic of Egypt for (2004-2022)

Bilal Raouf Salih[1] - Kamaran Ahmed Hama[2]

[1+2]Department of Economics, College of Administration and Economics, University of Sulaimani, Sulaymaniyah Kurdistan Region Iraq.

Abstract:

The research aims to analyze and measure the impact of public spending on poverty rates in Egypt in the short and long term (2004-2022). To achieve this objective, I using a descriptive and econometrics analytical approach, which employed the econometric approach and the ARDL model, revealed a relatively limited impact of public spending on reducing poverty rates in the short term. This is due to the inefficient allocation of resulting from rampant administrative corruption, which led to a portion of spending being diverted away from targeted groups. The results also revealed that political instability, especially in the transitional periods following 2011, contributed to reducing the impact of public spending on improving living standards, as a result of turbulent economic policies and slow growth. In the long term, it was found that persistent administrative corruption and political volatility weakened the effectiveness of government spending in achieving comprehensive and sustainable development, and poverty rates remained at relatively high levels. The study recommends reforming financial governance mechanisms, enhancing transparency and accountability, and achieving political stability to ensure that public spending is directed efficiently toward poverty reduction and social justice.

Keywords: Public Expenditures, Poverty, Administrative Corruption, Arab Republic of Egypt.

المقدمة:

تعد سياسة النفقات العامة أهم أدوات سياسة المالية المتبعة في الدول المختلفة التي تستهدف دعم حركة النشاط الاقتصادي من خلال تحقيق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتزايد حجم العمالة وتزايد هذه الأهمية مع التغيرات الحديثة في مفهوم النفقات الحكومية فلم تعد مجرد رقم نقدي، وإنما أصبحت من الدعائم المهمة التي تستند إليها الحكومات في تحقيق مجمل أهدافها فهي تعد الوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها وممارسة دورها كمتدخل في مختلف الأنشطة.

إن الفقر واحد من الظواهر المعقدة والمتشابكة والتي لها انعكاسات على أحوال الناس الاجتماعية والاقتصادية ولا تنحصر في الأبعاد المادية فقط وإنما تتعدى إلى الحرمان من العاطفة والصحة والتعليم وحتى السكن اللائق وكذلك

حق الإنســـان في التعبير عن الرأي والمشـــاركة في القرار، لذلك اهتمت العديد من المنظمات الدولية والبنك الدولي وكثير من الحكومات بإتباع برامج عديدة للتخفيف من حدة الفقر وهذا مرهون بتشخيص مؤشرات الفقر وحالة البلد الاقتصادية والمستوى الثقافي والاقتصادي الذي يحظى فيه المجتمع.

تعد النفقات العامة إحدى الركائز الأساسية للسياسة المالية وأداة محورية بيد الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية فهي لا تقتصر على كونها وسيلة لتوفير السلع والخدمات العامة، بل تمثل آلية مباشرة لإعادة توزيع الدخل والحد من التفاوت الاقتصادي بين فئات المجتمع ويكتسب هذا الدور أهمية خاصة في الدول النامية التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر واتساع الفجوة الاجتماعية، حيث يمكن للنفقات العامة الموجهة نحو قطاعات التعليم، والصحة، والبنية التحتية، وبرامج الحماية الاجتماعية أن تسهم في تحسين مستويات المعيشة وتقليل معدلات الفقر بشكل ملموس.

مشكلة البحث:

على الرغم من امتلاك العراق الثروات الطبيعية والموارد المادية والبشرية، إلا أنه لايزال يعاني من انتشار واسع لمعدلات الفقر بين أفراد المجتمع، والسؤال الذي يطرح نفسه: هل كانت هنالك خطى جادة للحكومات المتعاقبة لاستخدام سياسات مالية للحد من هذه الظاهرة؟ وفيما لو استخدمت، هل نجحت تلك السياسات في تحقيق ما تصبو إليه في معالجة هذه الظاهرة؟ وما الصعوبات التي اعترضت تطبيقها؟

اهداف البحث:

يهدف البحث الوصول الى:

1- تحليل مسار تطور النفقات العامة ومعدلات البطالة وعدد السكان ومعدلات الفقر في مصر خلال المدة (2004-2022).

2- قياس أثر النفقات العامة في معدلات الفقر في مصر في الأجلين القصير والطويل.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها محاولة جادة للوقوف على أثر السياسات المالية من ضمنها النفقات العامة في معالجة ظاهرة الفقر ومعرفة المشاكل والمعوقات التي تحول دون تطبيقها وتحقيق أهدافها ووضع المقترحات والمعالجات الكفيلة بتحقيق أهداف السياسة المالية في مواجهة ظاهرة الفقر.

فرضية البحث:

وجود علاقة معنوية وذات دلالة إحصائية بين متغيرات (النفقات العامة وعدد السكان ومعدلات البطالة) ومعدلات الفقر.

حدود البحث:

المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث في الاقتصاد المصري.

الزمانية: تمتد سنوات البحث من سنة 2004 إلى سنة 2022

منهجية البحث:

سعيًا لإتمام الإطار العلمي للبحث والوصول إلى تحقيق أهدافه، فإن المنهجية (إضافة إلى الفقرات الثابتة في البحث) تحتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج القياسي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة

(ARDL)، وذلك من خلال أسلوب بيانات السلاسل الزمنية، بالاستناد إلى المصادر والبيانات التي نُشرت من قِبل البنك المركزي المصري، والبنك الدولي، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وبالاعتماد على برنامج (E-views 12).

هيكلية البحث:

تم تقسيم هذا البحث الى مبحثين: الأول الاطار النظري كل من النفقات العامة ومعدلات الفقر، أما الثاني فيختص بقياس وتحليل أثر النفقات العامة في الفقر في مصر للمدة (2004-2022)، ويخلص البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات ويقدم عدداً من المقترحات .

دراسات السابقة:

يمكن ان نذكر مجموعة من الدراسات التي كتبت في هذا المجال في علم الاقتصاد وهي كالآتي:-

1- **يحلل نديم وجليلي (2022)** نفقات الحكومة على التعليم والموارد البشرية على الفقر المطلق في المناطق الحضرية. وفقًا لذلك، من خلال نمذجة العوامل الفعالة للفقر واستخدام طريقة Markov Switching، تم اختبار فرضيات البحث في الفترة من 1985 إلى 2014. وأظهرت النتائج أن الفقر الحضري يشمل مستويين من الفقر الأعلى والأدنى، أي احتمال البقاء في الأخير هو أكثر من السابق. كما أشارت نتائج النموذج إلى أن رأس المال البشري ونسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي النفقات الحكومية لهما أثر سلبي كبير على مؤشر الفقر الحضري المطلق. يقترح زيادة نسبة النفقات على التعليم للحد من الفقر الحضري.

2- **يحلل الشهاواني والازهري (2020)** تأثير النفقات الحكومية في التخفيف من حدة الفقر الإقليمي في مصر. تم استخدام مجموعة بيانات لوحة لـ 27 محافظة في مصر حتى (2010-2018). باستخدام نموذج الانحدار ذي الأثر الثابت ثنائي الاتجاه، وجدت الدراسة أن النفقات الحكومية الاجتماعية يؤثر بشكل كبير على الحد من الفقر عبر المناطق. على مستوى المناطق، تؤثر النفقات الصحية والتعليمية والاجتماعية الحكومية تأثيرًا سلبيًا كبيرًا على الفقر في الصحة والتعليم ونفقات الحكومة الاجتماعية، مما يؤثر بشكل سلبي كبير على الفقر على مستوى المناطق، لا سيما في منطقتي صعيد مصر والقاهرة.

3- **ساسانا وكوسوما (2020)** يدرسان النفقات الحكومية والفقر في إندونيسيا. يعتبران الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد، لذا فإن الجهد الضروري أو السياسات الحكومية التي تكون مستدامة ومتآزرة للحد من عدد السكان الفقراء. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل محددات الفقر في إندونيسيا بناءً على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية. تستخدم أداة تحليل الانحدار الخطي باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة المتعددة .(FEM) وجدت نتائج الدراسة أن النمو الاقتصادي له تأثير إيجابي ضد الفقر في إندونيسيا. بينما تنفق الحكومة، دخل الفرد، والمشاركة في القوى العاملة وتؤثر سلبًا على الفقر في إندونيسيا.

4- **ذكر ألاماندا (2020)** في دراسته أن عدم المساواة في الدخل والفقر أصبحا من القضايا الرئيسية في دراسات التنمية منذ السبعينيات. وعلى الرغم من وجود عوامل مختلفة من الناحية النظرية ترتبط بحدوث الفقر وعدم المساواة في الدخل، فإن الخيارات المتعلقة بأنواع وهيكل الإنفاق الحكومي غالبًا ما تُذكر كأحد المحددات الحاسمة. ومع ذلك، لا تزال الأدلة غير حاسمة، والبحث حول هذه القضايا في حالة إندونيسيا لا يزال ضئيلاً. ويحاول هذا البحث المساهمة في المناقشة من خلال تحليل مجموعة بيانات مقطعية زمنية (Panel data) لـ 33 مقاطعة من عام 2005 إلى 2017، لفحص تأثير أنواع مختلفة من النفقات الحكومية على عدم المساواة في الدخل والفقر في إندونيسيا. وباستخدام التأثير الثابت، والتأثير العشوائي، ونظام الانحدار غير المرتبط ظاهريًا (SURE)، وجد هذا

البحث أن المساعدات الاجتماعية والإعانات ونفقات المنح لها تأثير ضئيل على الحد من عدم المساواة في الدخل والفقر في إندونيسيا.

5- **تفحص دراسة تشود وآخرين (2019)** العلاقة بين النفقات الحكومية والنمو الاقتصادي والحد من الفقر في نيجيريا باستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1980-2013. واستخدمت تقنيات الاقتصاد القياسي للسلاسل الزمنية الحديثة مثل اختبارات جذر الوحدة، ونهج التكامل المشترك للاختبار المرتبط، وتقنيات تصحيح الخطأ في إطار عمل ARDL الذي ينتج عنه تقديرات أكثر قوة. ولقد وُجِد أن النفقات الحكومية تؤثر على النمو الاقتصادي بشكل إيجابي وكبير من خلال زيادة الاستثمار الخاص الحقيقي وتراكم رأس المال الثابت مما يزيد من تراكم رأس المال، ويقلل من عجز الحساب الجاري، وعبء الدين الخارجي، ويحسن تعليم ومهارات الأسر من خلال تحسين رأس المال البشري.

المبحث الاول

النفقات العامة والفقر (الإطار النظري)

إن موضوع النفقات العامة ودراسة أثرها على الفقر موضوع دقيق ومهم في الوقت نفسه؛ لأن لها تماسًا مباشرًا بالحياة الاقتصادية للمجتمع، لذا لا بد من تحليل هذه العلاقة من الناحية النظرية وفق النظريات الاقتصادية التي تناولت هذا الموضوع. ولهذا الغرض يأتي هذا المبحث، والذي بدوره يتكون من المحاور الآتية:

أولاً/ مفهوم النفقات العامة وأهميتها:

1- مفهوم النفقات العامة:

يتضمن الفكر المالي العديد من التعاريف للنفقات العامة، إلا أن جميع هذه التعاريف تدور حول العناصر أو الأركان نفسها التي تُكوّن إطار النفقات العامة. وتُعرّف النفقة العامة بأنها مبلغ من المال تصرفه الدولة أو من ينوب عنها من المؤسسات العامة بهدف إشباع حاجة عامة؛ أي تحقيق منفعة عامة، وتُعدّ من الوسائل المستخدمة للتأثير في حركة النشاط الاقتصادي في البلد لما لها من دور كبير في التأثير في مختلف المجالات الاقتصادية والمالية (الجنابي، 1991: 10).

كما تُعرّف النفقات العامة على أنها مبلغ من النقود تنفقه الدولة لغرض تحقيق نفع عام (العبيدي، 2011: 56). حيث يعرفها البعض بأنها: (مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجة عامة) (الوادي وإمام، 2007: 117). وتعكس النفقات العامة الخيارات السياسية للدول؛ فعندما تقرر الدول السلع والخدمات التي يجب شراؤها والكميات والصفات التي سيتم إنتاجها بها، تعكس النفقات العامة تكاليف تنفيذ هذه السياسات. وقد سجلت النفقات العامة زيادة مستمرة بمرور الوقت في معظم البلدان.(Musgrave and Peacock, 1958)

فإذن؛ يمكن القول من التعاريف السابقة للنفقات العامة بأنها تتخذ عادة طابعًا نقديًا يتمثل فيما تدفعه الدولة أو هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها للقيام بنشاطاتها؛ كدفع مرتبات وأجور العاملين، ودفع مستحقات الموردين والمقاولين، والإنفاق على الجيش وقوات الأمن، والإنفاق على الخدمات والمرافق العامة.

اركان النفقات العامة:

وأيا كان تعاريف النفقات العامة هناك مجموعة من الأركان للنفقات العامة من الناحية الفنية يمكن تحديد تلك الأركان كالآتي:

1- الصفة النقدية للإنفاق العام:

إذ إن الدولة في سبيل الحصول على احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات تدفع مبلغًا من النقود، وهذا يشمل أوجه الإنفاق الحكومي كافة، سواء كان إنفاقًا جاريًا أم استثماريًا، طالما أن جميع المعاملات الاقتصادية تتم بالنقود، وإن كان بعض الباحثين يجد بعض الاستثناءات على هذا المبدأ، فتلجأ الدولة إلى الإنفاق العيني بدلاً من النقدي (علي، داغر، 2010: 113).

والإنفاق العيني يختلف حجمه من بلد إلى آخر، ولذلك يجب إدخال قيم السلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة من دون مقابل نقدي في الإنفاق العام؛ كالسلع والخدمات التي تحصل عليها الدولة بصورة إجبارية، كالتجنيد الإلزامي، وللوصول إلى الإنفاق العام الحقيقي يجب أن يُضاف إلى الإنفاق النقدي الإنفاق العيني بعد تقييمه بقيم نقدية (المزروعي ونجمة، 2012: 616-617).

2- **القائم بالإنفاق شخص من أشخاص القطاع العام:**

يجب أن يكون القائم بالإنفاق في النفقات العامة شخصًا معنويًا عامًا؛ فالطبيعة القانونية للمُنْفِق تعد أساسية في تحديد ما إذا كانت النفقة عامة أم خاصة (Seshaiah et al, 2018, 729)، والشخص العام هو كل شخصية اعتبارية تقوم بالخدمة العامة وتخضع لقواعد القانون العام.

3- معايير الأنفاق العام:

قد اعتمد الفكر المالي في هذا الاتجاه على ثلاثة معايير وكالتالي:

ا- المعيار القانوني والإداري:

يتفق هذا المعيار مع الفكر التقليدي الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة، والتي يقتصر فيها دور الدولة على القيام بالوظائف التقليدية المحدودة؛ وهي الأمن والدفاع والعدالة. إلا أن هذا الدور أخذ يتوسع في نشاطها المالي مع توسع النشاط الاقتصادي، إذ اتسع دور الدولة والمهام التي تقوم بها في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تطور تدخل الدولة لينتقل من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم الدولة المنتجة. وإن هذا الانتقال أدى إلى تطور النفقات العامة والخاصة، وأصبح هذا المعيار غير كافٍ للتمييز بين النفقات العامة والنفقات الخاصة بسبب اقتراب وتشابه النفقات العامة والخاصة، وأصبح من الصعب التمييز بينهما، وإن المعيار القانوني والإداري يقوم على أساس اختلاف طبيعة نشاط الدولة عن نشاط الأفراد (**خطيب والشامية، 2007: 56-57**).

ب - المعيار الوظيفي:

نظرًا لتطور دور الدولة نتيجة لتطور النشاط الاقتصادي، وانتقالها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة ثم إلى الدولة المنتجة، حيث بدأت تمارس أنواعا من النشاط الذي يتشابه في طبيعته مع النشاط الخاص للأفراد مثل الإنتاج والتوزيع؛ إذ أصبح المعيار القانوني والإداري غير كافٍ لتحديد مفهوم النفقات العامة. وقد دفع ذلك الفكرَ المالي إلى البحث عن معيار جديد لتحديد النفقات العامة، فوجد المفكرون ضالتهم في المعيار الوظيفي للنفقات العامة، والذي يعتمد على طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق؛ إذ تُعدّ النفقة عامةً تلك التي تدفعها الدولة بصفتها السيادية، أما ما تدفعه الدولة في النشاط المشابه لنشاط الأفراد فإنه يُعدّ نفقةً خاصة (**العلي، 2007: 51-52**).

ت - معيار ملكية الأموال المنفقة:

يذهب بعض الكتاب الاقتصاديين إلى ضرورة الأخذ بتعريف أوسع للنفقات العامة يشمل: (جميع النفقات التي تقوم بها الدولة وهياكلها العامة وإداراتها المحلية ومؤسساتها العامة ومشروعاتها العامة الاقتصادية والخدمية)، ويبدو أن هذا الرأي يعتمد أساسًا على معيار آخر وهو ملكية الأموال المنفقة؛ فإذا كانت الأموال مملوكة للدولة أو إحدى مؤسساتها فهي عامة، والإنفاق منها هو إنفاق عام بغض النظر عن الجهة القائمة بالإنفاق، سواء أكانت عامة أم خاصة وتستهدف الربح شأنها شأن المشروعات الخاصة (**العلي، 2007: 41**).

ثانيا / تقسيمات النفقات العامة:

نتيجة لتطور دور الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فقد تطورت وتنوعت معها النفقات العامة. وفي هذا السياق، فقد وضع كتاب المالية العامة عدة تقسيمات للنفقات العامة، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

1 - التقسيمات العلمية للنفقات العامة: النفقات العامة غير متجانسة من حيث طبيعتها وخصائصها ومواصفاتها المختلفة؛ لذلك يُصار إلى تقسيمها وفقًا لمعايير واعتبارات معينة؛ كالتكرار والدورية والانتظام، وأهداف أو نطاق سريان النفقات العامة، وأهم هذه التقسيمات ما يأتي:

أ / من حيث طبيعتها؛ حيث يمكن تصنيفها كالآتي:

النفقات الحقيقية (الفعلية): ويُقصد بها تلك النفقات التي تصرفها الدولة في مقابل الحصول على سلع وخدمات؛ كالرواتب والأجور وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لسير المرافق العامة، سواء أكانت التقليدية أم الحديثة التي يقتضيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، أو رؤوس الأموال الإنتاجية والنفقات الاستثمارية أو الرأسمالية.

النفقات التحويلية: ويُقصد بها تلك النفقات التي لا يترتب عليها حصول الدولة على سلع وخدمات ورؤوس أموال، وإنما تمثل تحويلاً لجزء من الدخل القومي عن طريق الدولة من بعض الفئات الاجتماعية ذات الدخل الكبير إلى بعض الفئات الأخرى محدودة الدخل، ومثال ذلك: الإعانات والمساعدات الاجتماعية المختلفة؛ كالضمان الاجتماعي، والإعانات ضد البطالة والشيخوخة، وإعانات غلاء المعيشة (طاقة والعزاوي، 2007: 54-55).

ب / من حيث دوريتها؛ وهي كالآتي:

النفقات العادية: ويُقصد بها تلك النفقات التي يتكرر صرفها دوريًا وبشكل منتظم سنويًا، دون أن يعني هذا الانتظام والتكرار ثبات مقدار النفقة أو قيمتها، ومثالها: الرواتب والأجور، ونفقات الصيانة.

النفقات غير العادية: ويُقصد بها تلك النفقات العامة التي لا تتكرر بانتظام ولا تتميز بالدورية؛ فهي تحدث على فترات متباعدة وبصورة غير منتظمة، ومثالها: النفقات الاستثمارية الضخمة، ونفقات الحروب، والنفقات اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل (بومدين، 2010: 11).

ت / النفقات العامة الجارية والنفقات العامة الرأسمالية:

النفقات العامة الجارية: هي تلك النفقات اللازمة لإدارة أجهزة الدولة وتمكينها من الحصول على السلع والخدمات اللازمة لإشباع حاجات جارية؛ إذن فهي نفقات إدارية، ومثالها: الأجور والمرتبات ونفقات الصيانة، وتشبه هذه النفقات في طبيعتها النفقات العادية بكونها تتكرر بانتظام ودورية في الموازنات العامة.

النفقات العامة الرأسمالية أو الاستثمارية: فهي نفقات لازمة لزيادة الإنتاج وتوفير أسباب النمو؛ لذلك فهي تبرر الالتجاء إلى القروض العامة والتمويل التضخمي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتحقيق هذه الغاية (عبد المجيد، 1996: 71).

ثانيا / أنواع التقسيمات العملية للنفقات العامة:

تظهر هذه التقسيمات للنفقات العامة في موازنات الدول المختلفة، وهي تقسيمات لا تتقيد بالاعتبارات العلمية وإنما تتأثر باعتبارات وظيفية أو إدارية، وتختلف من دولة لأخرى بحسب الاعتبارات السياسية أو الإدارية أو الوظيفية (العمري، 1988: 36). ومن أبرز هذه التقسيمات ما يأتي:

أ- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة: يُعتمد في هذا التقسيم على الوظائف التي يتم الإنفاق عليها؛ ليتسنى للدولة التعرف على مصاريف كل دائرة من دوائرها وقدرتها الإنتاجية، لتقارنها بمصاريف وإنتاجية القطاع الخاص (الحاج، 2009: 126).

ب- التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة: تجري هذه التقسيمات بالاستناد إلى التقسيم الإداري وفقًا لمهام مختلف الدوائر الحكومية، بشرط أن تُوزَّع هذه المهام بحسب تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة كالصناعة والزراعة. وهذا التقسيم يأخذ بنظر الاعتبار المظاهر الاقتصادية والاجتماعية التي تشمل النفقات اللازمة لسير الإدارة ومختلف المصالح العامة مثل الرواتب والأجور، ونفقات الإنشاء وهي نفقات منتجة تؤدي إلى زيادة الدخل القومي، ونفقات التوزيع (إعادة توزيع الثروة) (طاقة والعزاوي، 2007: 57).

ت- التقسيمات الإدارية للنفقات العامة: ويُقصد بها النفقات التي تتعلق بسير المرافق العامة واللازمة لقيام الدولة، وتشمل نفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي؛ إذ يجري توزيع النفقات العامة وفقًا للوحدات الإدارية التي أُعطيت حق التصرف في الأموال مثل الوزارات. وهي نفقات تواجه الحاجات العامة في المجالات التقليدية والضرورية لحماية الأفراد داخليًا وخارجيًا، وتوفير العدالة فيما بينهم، وتنظيم الشؤون السياسية لهم (ناشد، 2003: 37-38).

ثالثا/ مفهوم الفقر:

خلال النصف الثاني من القرن العشرين، ظهر مفهوم الفقر والفقراء في أدبيات الأمم المتحدة، وأصبحت مشكلة الفقر عالمية، وتم تصنيف الدول إلى دول غنية وفقيرة، بل ووُضعت مقاييس ومؤشرات للفقر على مستوى الدول. والفقر مشكلة اقتصادية عالمية ذات أبعاد وامتدادات اجتماعية متعددة، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت في حجمها، إلا أنها تنتشر في الدول النامية أكثر مما هي موجودة ومنتشرة في الدول المتقدمة؛ وذلك بسبب سوء التخطيط والفساد الإداري... إلخ (أبو الفضل، 2003: 12).

ويختلف مفهوم الفقر بين الثقافات والدول، إلا أن الفقر مرتبط بإشباع الحاجات الأساسية المادية وغير المادية؛ لذا فهو حالة من الحرمان المادي، وحرمان في الحصول على الخدمات التعليمية والصحية والسكن. وهناك من ينظر للفقر على أنه التهميش والإقصاء وانتهاك حقوق الإنسان؛ ومنها الحق في العمل والعيش الكريم والضمان الاجتماعي، وحقوق اقتصادية واجتماعية أخرى. ويمثل الفقر إحدى الظواهر المعقدة التي تواجه المجتمعات باعتباره عامل هدم للبنية الاجتماعية وللعلاقات الاجتماعية في الوقت نفسه، ويمثل الفقر في الدول النامية أعقد المظاهر التي تواجه المجتمع بفعل تداعياته الاقتصادية والسياسية، إضافة للتحديات الأمنية في ظل تراجع الأنشطة السياسية (مصطفى، 2011: 400).

ويمكن تعريف الفقر على أنه تدني مستويات المعيشة، حيث يتدنى الدخل ليكفي بالكاد إشباع الحاجات الأساسية (نصري، 2000: 18). فهو: "حالة من الحرمان المادي، التي تتجلى أهم مظاهرها في انخفاض الاستهلاك كمًّا ونوعًا، وتدني الحالة الصحية والمستوى التعليمي والوضع السكني، والحرمان من تلك السلع الضرورية والأصول المادية

الأخرى، وفقدان الاحتياطي أو الضمان لمواجهة الحالات الصحية كالمرض والإعاقة والبطالة والكوارث والأزمات" (قموح، 2016: 497).

والفقر هو: "التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معينين للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي، حيث يُعرَّف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك" (الدلفي والخشمّاوي، 2021: 2). ولذلك فهو: "يُطلق على الأفراد والعائلات والمجموعات من السكان أنها فقيرة عندما تعاني من نقص الموارد للحصول على أنواع من التغذية، والمشاركة في النشاطات، والحصول على ظروف الحياة الملائمة والاحتياجات الأساسية اللازمة للأفراد والمجتمعات التي ترتبط بها معيشتهم" (تهامي، 2004: 103).

وقد حدد البنك الدولي مفهوم الفقر على أنه عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة. والفقر ليس من مشاكله عدم المساواة، ولا بد من التأكيد على التفرقة بينهما؛ ففي حين أن مفهوم الفقر ينصرف إلى المستوى المطلق لمعيشة جزء من السكان وهم الفقراء، فإن مفهوم عدم المساواة ينصرف إلى المستوى النسبي للمعيشة في المجتمع بأسره (الحسيني، 2010: 39).

رابعا/ عوامل المؤثرة على الفقر:

فإن أسباب الفقر تتعدد وتتنوع وهذا ما ستتطرق إليه في النقاط التالية:

1. الأسباب البيولوجية:

ربط بعض المفكرين بين الفقر وعوامل بيولوجية وراثية في الإنسان؛ فمن وجهة نظرهم أن الفقير لا تتوفر لديه الخصائص الفيزيقية اللازمة كالذكاء والتكوين الجسمي الذي يؤهله للكسب والعمل، بعكس الغني الذي تتوفر لديه المؤهلات اللازمة كافة لذلك. ويستند هذا التفكير إلى الاعتقاد بتفوق الجنس الأبيض على بقية الأجناس الأخرى، فهو الجنس الأرقى في العالم، وبالتالي من حقه أن يحتل الصدارة والقيادة في العالم. والتفكير والفلسفة نفسهما ينطبقان على الشعوب المتخلفة التي لا تملك من المؤهلات والإمكانات ما يجعلها متقدمة ومتطورة.

غير أن هذه الأفكار أثبتت فشلها؛ فهناك الكثير من الدراسات الاجتماعية التي أدحضت ادعاءات التمييز العنصري والتفوق العرقي التي دعا إليها بعض المفكرين الغربيين؛ فالفقر ليس مرتبطًا بجنس أو شعب دون آخر، ولكن الظروف والإمكانات الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الفرد والمتوفرة لديه هي التي تحدد فقر الإنسان من غناه (سلاطنية وحميدي, 2008: 95).

2. الأسباب السياسية والأمنية والادارية:

تلعب الظروف السياسية والأمنية دورًا فعالاً في تفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع، ومن بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى انتشار هذه الظاهرة وتفاقمها نذكر:

أ- عدم الاستقرار السياسي والأمني :تشكل الصراعات والحروب، سواء أكانت الداخلية أم الإقليمية، عاملاً مهمًا في تفاقم حدة الفقر؛ وهذا نتاج الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت والموارد الأساسية، كما تُعدّ عامل طرد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من لاجئين، ومعوقين، وأرامل، ويتامى، بالإضافة إلى ما ينتج عن هذه الصراعات من تدنٍّ لأوضاع التنمية البشرية، وخاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية (سلاطنية وحميدي، 2008: 96).

ب – الفساد :يُعتبر الفساد عائقًا في وجه تحقيق التنمية؛ فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن يؤدي إلى انتهاك حقوق الإنسان، وعدم احترام القوانين، وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، حيث تشير الجهود المبذولة حاليًا

للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها. ويُعتبر الفساد سببًا ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول؛ فهو يؤثر في الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار ووضع المخططات وعملية التنفيذ؛ فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على استغلال المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد، ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها (فرج، 2012: 146-147).

3. **الأسباب الاقتصادية**:

تُعتبر الأسباب الاقتصادية من أبرز الأسباب التي توضح سبب تفاقم هذه الظاهرة في العالم، وخاصة في دول العالم المتخلف.

أ - التوزيع غير العادل للثروة والدخل :تكمن مشكلة الفقر في وجود التفاوت الشديد في الثروة والدخول بين الأفراد، إذا تم قياس ذلك على مستوى المجتمع المحلي، أو بين الدول على مستوى المجتمع العالمي. ومعنى ذلك أن المشكلة الاقتصادية -التي تُمثّل مشكلة الفقر عنصرًا أساسيًا فيها- ليست كما تصورها الرأي الاقتصادي التقليدي السائد بأنها مشكلة تعدد الحاجات وندرة الموارد، وإنما هي مشكلة سوء توزيع الثروة والدخول؛ إن اتساع فجوة توزيع الدخل يُعتبر من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم (أحمد، 2010: 283-284)، والذي يؤدي إلى ضعف نصيب الفرد من الناتج المحلي.

والتفاوت في توزيع الدخل والثروة هو مصدر للبحث منذ العصور القديمة، فنجد الكتب السماوية قد تحدثت عن الفوارق في توزيع الثروة بين الناس، وتحدثت عن السبل لإعادة توزيعها توزيعًا أمثل دون أن تمس الثروة في أيدي الأغنياء بسوء، وإنما يتشاركون مع الفقراء جزءًا منها حتى تكون المجتمعات أكثر عدالة (الفارس، 2001: 93).

ونجد أن التفاوت في توزيع الدخل يُعتبر من أهم المؤشرات في قياس الثروة والدخل، وقد حاول المفكرون الاقتصاديون إثبات أن عدم المساواة في توزيع الدخل كمؤشر هو أمر ضروري لإعادة تراكم الثروة والدخل؛ لأن تركز الثروة في أيدي بعض الأفراد يزيد من ارتفاع الميل الحدي للادخار والاستثمار لدى هذه الشرائح، الأمر الذي يساهم في دفع الاستثمار والتراكم الرأسمالي في المجتمع (فايز، 2005: 211).

كما نجد دراسات أخرى ترى ضرورة التوزيع الأمثل؛ لأن الخروج عن التوازن يؤدي إلى زيادة الفجوة بين أصحاب الثروة والفقراء، مما يؤدي إلى ظهور مشاكل كثيرة كالبطالة والجوع وغيرها من المشاكل. وإعادة التوازن أو تضييق الفجوة يتطلب من الدولة سياسات اقتصادية واجتماعية في غاية الكفاءة والرشد، وفي حال أن النظام الاقتصادي لا يعتمد قواعد تنحو باتجاه قدر مناسب من العدالة التوزيعية لعوائد الموارد الاقتصادية، فإن هذا يعني أن الأنماط الأخرى من السياسات الاقتصادية تسعى نحو تمركز رأس المال، والتي سيترتب عليها اتساع قاعدة الفقر والحرمان (النجفي وعبد المجيد، 2008: 96). إن الانخفاض العالمي في مستويات المعيشة ليس نتيجة ندرة الموارد الإنتاجية كما كانت عليه الحال سابقًا، ففي الواقع حصلت عولمة الفقر خلال فترة تقدم تقني وعلمي سريعين (الرماني، 2003: 14).

ب - البطالة أو نقص التشغيل:

تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادةً على نقص التشغيل السافر؛ حيث يعمل المشتغل وقتًا أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والمتمثلة في نقص التشغيل المستتر، وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية

احتياجاته الأساسية. ويتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدرًا في الموارد، أما الثالثة فتعرّف أحد أوجه الفقر؛ حيث يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر (بلول، 2009: 556).

كما ترتبط ظاهرة البطالة بارتفاع معدل النمو السكاني في بعض البلدان، ومن ثم انخفاض إنتاجية العمل والتراجع في معدلات الأجور باتجاه "أجر الكفاف"، وخاصة عندما يكون لمعدل النمو السكاني آثار سلبية في الاستثمار الاقتصادي. وارتفاع معدلات البطالة ينتج أيضًا بسبب عدم قدرة القطاع الإنتاجي على استيعاب حجم العمالة (نصر، 2011: 9).

ت - التضخم:

يُعرَّف التضخم بأنه الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للنقود وانخفاض قيمتها؛ وسيكون أبرز أثر سلبي للتضخم هو ارتفاع نسبة الفقر في المجتمع، فعندما ترتفع أسعار السلع والمنتجات تنخفض القدرة الشرائية وخصوصًا للطبقة الفقيرة، ومن هنا تنشأ مشكلة الفقر (علي، 1994: 6-7).

وتُعدّ حركة معدل التضخم مؤثرة في حركة مؤشر الفقر في أي مجتمع؛ لأن ارتفاع معدلات التضخم يعني إعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب حقوق التملك على حساب أصحاب الرواتب والأجور والمعاشات، الذين يُصنَّفون على أنهم من ذوي الدخول الثابتة وشبه الثابتة، حيث إن دخول هذه الفئات تتحرك بشكل تالٍ لحركة الأسعار وبمعدلات أقل من معدلات ارتفاع الأسعار في العادة، وبالتالي فإن ارتفاع معدل التضخم يمكن أن يدفع بأعداد ممن يقفون على حافة الفقر إلى هاويته (النجار، 2005: 163).

النص غني بالتحليلات التنموية ومترابط جدًا في ربط تذبذب النمو، والانفجار السكاني، وتراجع الخدمات العامة بانتشار الفقر. ومع ذلك، يحتوي النص على بعض الأخطاء النحوية والطباعية البارزة؛ مثل: "غير كافي" والصواب "غير كافٍ"، و"سيكون سبب عند ارتفاع" والصواب "سببًا في ارتفاع"، بالإضافة إلى الاستخدام غير الصحيح لحروف الجر (مثل "التغير في" والصواب "التغيرُ في"، و"يؤثر على" والصواب "يؤثر في")، وبعض التداخل في صياغة الجمل الركيكة المترجمة، وإهمال همزات القطع والتنوين.

لقد قمت بمراجعته وتدقيقه لغويًا بالكامل دون أي حذف أو إضافة لأي معلومة، أو فكرة، أو مرجع علمي:

ث - تذبذب النمو الاقتصادي:

يرى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي أن تنشيط ودعم النمو الاقتصادي شرط ضروري ولكن غير كافٍ للقضاء على الفقر، وأن تحقيق أي دولة لدورة طويلة ومتواصلة من النمو القوي الذي يتجاوز 6% يشكل شرطًا موضوعيًا مؤاتيًا لمكافحة الفقر (النجار، 2005: 159). وتذبذب النمو في البلدان الفقيرة ناتج عن أسباب عديدة؛ أهمها الفساد الاقتصادي والمالي والإداري والبيروقراطية، فالفساد أكثر من كونه مجرد حصول على دخل غير مشروع، بل يرتبط بالحصول على الخدمات العامة (العزاري والدعمي، 2010: 32)، ويكون هذا على حساب الخدمات العامة الحيوية المقدمة للفقراء كالصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي وغيرها، مما يؤدي إلى ضعف البنية التحتية للنمو. وكذلك نجد أن برامج التكيف الهيكلي التي طُبِّقت في عدد من الدول قد تركت آثارًا سلبية في المستويات الفقيرة من السكان، وباتت تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وتدهور في الخدمات الاجتماعية.

ج - النمو السكاني:

يشكل تزايد السكان ضغطًا على الموارد والبيئة، كما يؤثر في نوعية الحياة على الكرة الأرضية، وخاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر؛ أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بزيادة في المداخيل.

ونجد كذلك أن التغير في التوزيع السكاني الناتج عن النزوح الريفي أدى إلى توافد أعداد هائلة نحو المدينة مما سبب البطالة، وبالتالي يزداد معدل الإعالة لكون عدد العاملين في الأسرة سينقص وعدد المعالين في زيادة، وعليه نستنتج أن النمو الديموغرافي وعدد أفراد الأسرة سيكونان سببًا في ارتفاع الإعالة. ويؤدي الاختلال في التوزيع السكاني بين الريف والمدن إلى انحصار النمو والتطور في المناطق الحضرية على حساب المناطق الريفية التي تصبح عرضة للفقر والحرمان، ويشكل هذا الخلل أيضًا ضغطًا على الموارد والبيئة، بحيث يؤدي ذلك إلى التدهور البيئي الذي يُعتبر من الأسباب المهمة في انتشار ظاهرة الفقر (برقوق، 2011: 9).

ح - انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتأهيل):

يُعتبر كل من التعليم والظروف الصحية المواتية من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخلًا يوفر له متطلبات الحياة الكريمة؛ حيث نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر لديه مستوى دراسي متدنٍّ، أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، وكذلك الحال بالنسبة للتأهيل الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويرها والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته، في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة في تدهور الأوضاع الصحية والمعيشية للفقراء؛ نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج (قورين، 2014: 18).

المبحث الثاني

قياس وتحليل واقع وأثر النفقات العامة في الفقر في مصر للمدة (2004-2022)

لبيان واقع أثر النفقات العامة في الفقر في مصر، فقد اختُصَّ هذا المبحث بالقياس والتحليل من خلال الاعتماد على البيانات الثانوية (Secondary Data) التي تم جمعها من البنك الدولي والبنك المركزي المصري، وقد تمت عملية التحليل في المحورين الآتيين:

الأول: تحليل واقع النفقات العامة والفقر في مصر خلال المدة.(2004-2022)

الثاني: تقدير النماذج القياسية لقياس أثر النفقات العامة في الفقر في مصر.

المحور الأول: تحليل واقع النفقات العامة ومعدلات الفقر في مصر خلال المدة:(2004-2022)

يهدف هذا المحور إلى التحليل الوصفي للبيانات المتعلقة بالنفقات العامة ومعدلات الفقر ومعدلات البطالة في مصر وتطورها؛ من أجل التعرف على طبيعة العلاقات بين المتغيرات، والوقوف على أيِّ المتغيرات أكثر ارتباطًا بالفقر؛ لبيان دور النفقات العامة وتوضيحه، ويأتي بيان ذلك في الجدول رقم (1):

جدول -1 – حجم النفقات العامة ومعدلات الفقر ومعدلات البطالة وعدد السكان في مصر للمدة (2004 – 2022)

السنة	النفقات العامة مليون جنيه مصري	معدلات الفقر%	عدد السكان	معدلات البطالة%
2004	146000	19.6	79477443	10.3
2005	162500	20	81101004	11.2
2006	244018	19.7	82700403	10.5
2007	305795	19.6	84276225	8.8
2008	356944	21.6	85864789	8.7

9.4	87501636	22.5	396768	2009
9	89196072	25.2	440410	2010
12	91093059	27.8	516422	2011
12.7	93161001	26.3	644080	2012
13.2	95333553	26.5	759847	2013
13	97528654	27.9	805929	2014
12.8	99597342	27.8	900550	2015
12.5	101644589	30.2	1116985	2016
11.8	103696057	32.5	1335980	2017
9.9	105682094	32.5	1505187	2018
7.9	107553158	29.7	1580934	2019
8	109315124	29.7	1729464	2020
7.4	110957008	31	1937165	2021
7.2	112618250	32.5	2309495	2022
10.33%	**95699866.37**	**26.45%**	**896169.6316**	**المتوسط العام**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك المركزي المصري، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، البنك الدولي.

يتضح من الجدول أعلاه، وبالاعتماد على مقياس خط الفقر على أساس 3.5 دولارات، أن نسبة 19.6% من سكان مصر قد عانوا من الفقر عام 2004، في حين كان عدد السكان آنذاك 79.477.443 نسمة، ونسبة البطالة أيضًا كانت 10.3%. ومع ارتفاع عدد السكان، فقد ارتفعت النفقات ولكن نسبة الفقر ازدادت؛ ففي عام 2008 وصل عدد سكان مصر إلى 85.864.789 نسمة، والنفقات العامة مقارنة بأربعة أعوام سابقة فإنها قد ارتفعت إلى 356.944 مليون جنيه مصري، وفي العام نفسه ارتفعت نسبة الفقر ووصلت إلى 21.6%، ولكن نسبة البطالة مقارنة بعام 2004 قد انخفضت إلى 8.7%؛ مما لم يؤثر في خفض الفقر لأن قسمًا من الأعمال في مصر تصل أجرتها اليومية إلى أقل من دولارين. ووفق ما ذُكر في خط الفقر الوطني، فقد تم تحديده بـ 3.5 دولارات، وقسمٌ من العمال فقراء. وإذا لاحظنا أرقام عام 2012، نرى أن عدد السكان قد وصل إلى 93.161.001 نسمة، ونسبة الفقر ارتفعت إلى 26.3%؛ وذلك بالرغم من ارتفاع النفقات العامة إلى 644.080 مليون جنيه مصري والبطالة إلى 12.7%. وقد أثر ارتفاع الفقر والبطالة في تغيير نظام الحكم والتعقيدات السياسية التي بدأت عام 2011. وكانت النفقات العامة تزداد عامًا بعد عام، وكان نمو نسبة السكان في ارتفاع مستمر، ومعها ارتفاع نسبة الفقر. وفي عامي 2017 و2018، وصلت نسبة الفقر إلى أعلى مستوياتها؛ بحيث كان من بين كل ثلاثة مصريين مواطن واحد فقير، ووصلت نسبة الفقر إلى 32.5%. وعند انتشار وباء كورونا، ارتفعت البطالة بنسبة 8%، ووصل عدد السكان إلى 109.315.124 نسمة، وانخفضت نسبة الفقر إلى

29.7%. ومن ثم في عام 2022، ارتفعت نسبة الفقر ثانية إلى 32.5%، وعدد السكان إلى 112.618.250 نسمة، وسجلت النفقات العامة مستوى جديدًا.

تشير الأرقام الواردة في الجدول رقم (1) إلى أنه منذ عام 2004 والنفقات العامة ترتفع عامًا بعد عام، بالتزامن مع ارتفاع مستمر في النمو السكاني. أما بالنسبة لمعدلات البطالة فقد شهدت تذبذبًا بين ارتفاع وانخفاض، ولكنها اتجهت بصورة عامة نحو الانخفاض. وفي المقابل، كانت نسبة الفقر في ازدياد وارتفاع مستمرين؛ حيث ارتفعت من 19.6% عام 2004 لتصل إلى 32.5% في عامي 2017 و2022 مسجلةً الرقم نفسه. وبمعنى آخر: كان هناك مواطن واحد فقير من بين كل أربعة مصريين عام 2004، ولكن بحلول عام 2022 أصبح هناك مواطن واحد فقير من بين كل ثلاثة مصريين.

الثاني / تقدير النماذج لبيان النفقات العامة على الفقر في مصر:

هذا الجانب يختص بقياس وتحليل أثر النفقات العامة في الفقر في مصر خلال المدة (2004-2022)، ومن أجل تثبيت هذه الحقيقة نستعين ببعض الاختبارات والتقديرات على النحو الاتي:

1- **توصيف متغيرات البحث:** بالاعتماد على الجانب النظري للدراسة في اختيار متغيرات البحث لبيان أثر النفقات العامة على الفقر. وبالإضافة الى البيانات المتوفرة وطبيعة النموذج القياسي لتحديد متغيرات النموذج، تم توصيف النموذج القياسي كالاتي:

$PO_{it} = \beta 0 - \beta 1 GE_{it} + \beta 2\ UEM_{it} + \beta 3\ PP_{it} + \beta 4 PI + U$

(الأجل القصير – نموذج تصحيح الخطأ)

يهدف هذا الجزء من النموذج إلى تحليل الديناميكية قصيرة الأجل بين المتغيرات، ويشمل على حدّ التصحيح الذاتي (ECM)، الذي يقوم بتعديل الفجوات المؤقتة بين النموذجين، لكل من المدى القصير والمدى الطويل،

ويمكن كتابة النموذج كما يلي:

$$\Delta ln(POt) == \ \beta_0 + \sum_{j=1}^{\rho} \beta_1\, \Delta ln(PO_{t-j}) - \sum_{j=0}^{q} \beta_2\, \Delta ln(GE_{t-j}) + \sum_{j=0}^{r} \beta_3 \Delta ln(UEM_{t-j}) - \beta_4 D - \lambda\, EC_{t-1} + U_t \dots\dots\dots (1).$$

نموذج الأجل الطويل

يمثل هذا النموذج العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة ومعدلات الفقر. ويمكن تمثيله بالمعادلة التالية:

$$ln\ (PO_t) = \beta_0 + \beta_1\ ln\ (GE_t) + \ \beta_2 ln(UEM_t) + \beta_3 ln(PP_t) + \beta_4\ D + u_t \dots\dots\dots\dots\dots (2)$$

حيث:

PO = معدلات الفقر خلال الفترة 2004-2022، GE= النفقات العامة ،UEM= معدلات البطالة، PP= عدد السكان ،EC_{t-1}: حد التصـــحيح الذاتي الذي يمثل الانحراف عن العلاقة التوازنية الطويلة الأجل، D= متغير صـــوري المتمثل عدم الاستقرار السياسي بعد 2011، ut= الحد العشوائي، Δ= الفرق الأول للمتغير، ln= اللوغاريتم الطبيعي للمتغير، والرموز المتمثلة ب (p, q, r, s ,v) تمثل عدد الإبطاءات (lag order).

$$InPO_t = \ \alpha + \sum_{i=1}^{p} \beta_i InPO_{t-i} + \sum_{j=1}^{q} \beta_j GE_{t-j} + \sum_{j=2}^{q} \beta_j\, UEM_{t-j} + \sum_{j=3}^{q} \beta_j\, PP_{t-j} + \beta_4 D_1 + \varepsilon_t$$

2- **نتائج اختبار الثبات والاستقرارية لسلاسل الزمنية Stationary**

تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة للكشف عن مدى استقرارية البيانات في النموذج المستخدم. من أجل تأكيد مدى استقرار البيانات المستخدمة اعتمد البحث على اختبار (ADFوPP) عند مستوى (Level)، وتظهر نتائج هذا الاختبار على النحو الاتي:

الجدول(2) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)								
PP: Phillips-Perron				ADF: Augmented Dickey –Fuller				المتغيرات
الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0017	0.0114	0.0335	0.0989	0.0019	0.0108	0.0326	0.0375	معدلات الفقر
0.0004	0.0025	0.0049	0.0049	0.0001	0.0063	0.0001	0.0007	النفاقات العامة
0.0001	0.0009	0.0406	0.0000	0.0002	0.0015	0.0407	0.1272	معدلات البطالة
0.0498	0.0252	0.0006	0.0784	0.0037	0.0070	0.2886	0.4415	عدد السكان

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 12

يظهر من الجدول (2) ومن خلال اختبار (ADF وPP) أن جميع المتغيرات تكون معنوية عند المستوى (Level) وعند الفرق الأول ،(5%) لأن قيمة الاحتمال الحرجة (.Prob) أقل من القيمة المحددة (0.05)، أي إن هناك استقراريه في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط والتكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

3- اختبار التكامل المشترك بين متغيرات داخل النموذج:Co-integration test

التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الاقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير النموذج، ومن أجل معرفة تأثيرات قصيرة الأجل وطويلة الأجل لالنفقات العامة في الفقر نستعين ببعض الاختبارات منها (Johansen and Bounds Tests)، وملخص نتائج التحليل في الجدول الآتية:

الجدول (3): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج) (Johansen Test				
Critical Value (0.05) Maximum Eigenvalue	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Critical Value (0.05) Trace statistic	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Variables المتغيرات
37.16359	0.0000	79.34145	0.0000	معدلات الفقر
30.81507	0.0003	55.24578	0.0000	النفقات العامة
24.25202	0.0006	35.01090	0.0000	معدلات البطالة
17.14769	0.0004	18.39771	0.0008	عدد السكان
3.841466	0.7932	3.841466	0.7932	عدم الاستقرار السياسي

(Bounds Test)				
	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
F-Bounds Test	6.825276 أكبر من قيمة (Upper)	10%	3.03	4.06
		5%	3.47	4.57
		2.5%	3.89	5.07
		1%	4.4	5.72

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 12

من خلال الجدول رقم (3)، يتضح أن أغلبية المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة ذات علاقة تكامل مشترك مع بعضها عند مستوى معنوية (5%)؛ وبهذا تُرفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين متغيرات النموذج، ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكامل مشترك مقبولة اقتصاديًا وإحصائيًا وقياسيًا. وبذلك، تدعم هذه النتائج إجراء تقدير النموذج القياسي تقديرًا صحيحًا للنماذج المختلفة وللمتغيرات كافة، وتبدو هذه النتائج أساسًا جيدًا لتقدير النماذج القياسية بدقة. واستنادًا إلى نتائج اختبار منهج الحدود (Bounds Test)، فإن القيمة المحسوبة ({F-statistic) بلغت (6.825)، وهي تتجاوز الحد الأعلى للقيمة الحرجة الجدولية البالغة (5.72) عند مستوى دلالة (1%)؛ مما يشير بوضوح إلى وجود تكامل مشترك (Co-integration) وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة.

4- تقدير النموذج القياسي (Econometrics Model Estimation)

إن النتائج أعلاه تبدو أساسًا قويًا ومنطقيًا لتقدير النموذج؛ لبيان حجم تأثير النفقات العامة في الفقر. وحيث إن البحث قد توصل -من خلال محاولات عدة- إلى تقدير النماذج الملائمة وفقًا لما تشترطه النظرية الاقتصادية والقياسية، فقد تبيّن أن نموذج التحويل اللوغاريتمي (أو تحديد صيغة التحويل المستخدمة بدقة) هو من أكثر الدوال ملاءمةً للبيانات المتوفرة، كونه يعطي نتائج أكثر دقة وواقعية وتوافقًا مع المنطق الاقتصادي من حيث الحجم والإشارة، وتتمثل المعلمات المقدرة الواردة في الجدول رقم (5) فيما يأتي:

جدول -4- تقدير معلمات الأجلين القصير والطويل

مصر	تقديرات قصيرة الأجل		تقديرات طويلة الأجل	
Variables المتغيرات	Coefficient المعلمات المقدرة	Prob. القيمة الاحتمالية الحرجة	Coefficient المعلمات المقدرة	.Prob القيمة الاحتمالية الحرجة
النفقات العامة	0.2957	0.0000	0.3673	0.0001
معدلات البطالة	4.5095	0.0002	3.7083	0.0000

عدد السكان	-0.0105	0.0216	-0.0086	0.0350
عدم الاستقرار السياسي	0.0509	0.0244	0.1002	0.0052
CointEq(-1)	-1.2160	0.0000		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 12

يتضح من الجدول (5) ما يأتي:

1- اعتمادًا على حجم المعلمات المقدرة وإشاراتها، فإنه كلما زادت النفقات العامة بمقدار (1%)، أدى ذلك إلى ارتفاع الفقر في الأمد القصير بمقدار (0.2957%)؛ أي بمعنى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة والفقر في الأمد القصير، وهي نتيجة قد لا تتوافق مع النظرية الاقتصادية التقليدية. ورغم الزيادة المستمرة في حجم النفقات العامة، إلا أن تأثيرها في معدلات الفقر ظهر بشكل غير متوقع (أو غير منسجم مع الأدبيات الاقتصادية)، وذلك لعدة أسباب: هيمنة الإنفاق الجاري على هيكل الموازنة: تركزت النفقات بدرجة كبيرة على الأجور والدعم السلعي (مثل دعم الخبز والوقود)، وظلت هذه البنود تساهم في تخفيف الضغوط المعيشية آنيًا، لكنها لم تؤدِّ إلى تحسين مستدام في دخول الأسر الفقيرة. على سبيل المثال، ظل دعم الخبز يوفر شبكة أمان اجتماعي محدودة، لكنه لم يُخرج الفقراء من دائرة الفقر. ضعف كفاءة سياسات الدعم: لم تكن برامج الدعم موجهة بدقة إلى الشرائح الأكثر فقرًا، بل استفادت منها فئات متوسطة وعالية الدخل؛ مما قلل من كفاءتها في الحد من الفقر، وهذا ما ظهر بوضوح قبل إدخال برامج الدعم النقدي المشروط مثل برنامجي (تكافل وكرامة) عام 2015.الأزمات الاقتصادية والسياسية: في أعقاب أحداث عام 2011، ورغم زيادة النفقات الحكومية، فإن الاضطرابات السياسية وتباطؤ النمو الاقتصادي أديا إلى فقدان آلاف الوظائف وارتفاع معدلات التضخم؛ وهو ما أضعف أي أثر إيجابي محتمل للإنفاق العام في الفقر في المدى القصير.

2- إن هذا التأثير الطردي مستمرٌ في الأمد الطويل، حيث تؤدي زيادة النفقات العامة إلى ارتفاع الفقر بمقدار (0.3673%). ويعود ضعف الأثر الإيجابي للإنفاق العام على المدى الطويل إلى طبيعته الهيكلية في مصر، وتتمثل أبرز أسباب ذلك فيما يأتي: تركيز الإنفاق الاستثماري على مشروعات البنية التحتية الكبرى: مثل مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، وتوسعة قناة السويس، وتطوير شبكات الطرق والكباري. ورغم أن هذه المشروعات قد ساهمت في خلق فرص عمل مؤقتة ودفعت عجلة النمو الاقتصادي الكلي، إلا أن معظمها تَرَكَّز في قطاع التشييد والبناء؛ وهي وظائف منخفضة الأجور وقصيرة الأجل، لا تضمن خروج الأسر من دائرة الفقر بشكل مستدام. ضعف الاستثمار في القطاعات الاجتماعية المنتجة: لم ترتفع النفقات الموجهة إلى قطاعات أساسية -مثل التعليم والصحة- بالوتيرة نفسها، رغم دورها المحوري في تمكين الفقراء من تحسين قدراتهم الإنتاجية والحصول على فرص عمل أفضل. وقد أدى هذا إلى استمرار الفقر عبر الأجيال نتيجة محدودية فرص التنمية البشرية؛ مما أضعف القوة الشرائية، وألغى الأثر الإيجابي المتوقع للنفقات العامة في خفض الفقر.

3- اعتمادًا على حجم المعلمات المقدرة وإشاراتها، فإنه كلما ازدادت معدلات البطالة بمقدار (1%)، أدى ذلك إلى ارتفاع الفقر في الأمد القصير بمقدار (4.5095%). وفي الأمد الطويل، يستمر هذا التأثير الطردي؛ حيث وصل الأثر الموجب (الكمي) لمعدلات البطالة في الفقر إلى (3.7083%).وقد شهدت مصر خلال المدة (2004-2022) تذبذبًا ملحوظًا في معدلات البطالة، وانعكس ذلك بشكل مباشر على مستويات الفقر؛ فمع ارتفاع معدلات البطالة -خاصة في

الفترات التي أعقبت الأزمات الاقتصادية والسياسية مثل الأزمة المالية العالمية عام 2008 وأحداث عام 2011- ارتفعت نسب الفقر نتيجة فقدان شريحة واسعة من القوى العاملة لمصادر دخلها الأساسية، مما حدَّ من قدرتها على تلبية الاحتياجات المعيشية. كما أدى ضعف خلق فرص العمل المستدامة في القطاعات الإنتاجية إلى زيادة الضغوط على سوق العمل، وبالتالي اتساع فجوة الدخل بين الفئات الاجتماعية. وبذلك يتضح أن العلاقة بين البطالة والفقر في مصر كانت علاقة طردية خلال معظم سنوات الدراسة؛ حيث أدى ارتفاع البطالة إلى زيادة الفقر، بينما لم يؤدِّ تراجعها البسيط في بعض المراحل إلى تحسن جوهري في مستويات المعيشة، نتيجة غياب التوازن بين السياسات التشغيلية والسياسات الاجتماعية.

4- اعتمادًا على حجم المعلمات المقدرة وإشاراتها، فإنه كلما زاد عدد السكان بمقدار (1%)، أدى ذلك إلى انخفاض الفقر في الأمد القصير بمقدار (0.0105%)؛ أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين عدد السكان والفقر في الأمد القصير. ورغم الزيادة السكانية المطردة في مصر خلال المدة (2004–2022)، فإن معدلات الفقر لم تتحرك بالاتجاه نفسه دائمًا، بل ظهرت علاقة عكسية في بعض المراحل، ويعود ذلك إلى عدة أسباب مترابطة في المدى القصير، أبرزها: توسّع شبكات الحماية الاجتماعية: تمثل ذلك في إطلاق برامج الدعم النقدي المشروط مثل برنامجي (تكافل وكرامة) منذ عام 2015؛ إذ ورغم استمرار الزيادة السكانية، فقد ساهمت هذه البرامج في حماية شرائح واسعة من ذوي الدخول المتدنية، مما أدى إلى خفض نسبي لمعدلات الفقر في بعض السنوات. دور الاقتصاد غير الرسمي: انعكست الزيادة السكانية في توسع حجم العمالة داخل الاقتصاد غير الرسمي، والذي وفر بدوره فرص عمل إضافية (رغم انخفاض أجورها)؛ مما خفّف من وطأة الفقر الآني لدى كثير من الأسر المستفيدة.

ويستمر هذا التأثير العكسي في الأمد الطويل؛ حيث تؤدي زيادة عدد السكان إلى انخفاض الفقر بمقدار (0.0086%). ويعود تحول النمو السكاني إلى عامل إيجابي يسهم في خفض الفقر على المدى الطويل إلى عدة أسباب هيكلية، أبرزها: تحول النمو السكاني إلى قوة عمل منتجة: رفعت الزيادة الكبيرة في عدد السكان حجم قوة العمل، ومع توسّع المشروعات القومية الكبرى في البنية التحتية بعد عام 2014 (مثل شبكات الطرق، وقناة السويس الجديدة، والعاصمة الإدارية)، تم استيعاب جزء كبير من هذه القوة العاملة؛ مما ساهم في تحسين الدخول والتراجع النسبي لمعدلات الفقر رغم زيادة عدد السكان. التحسن في التعليم والخدمات الأساسية: ساهم ارتفاع نسب الالتحاق بالتعليم وتوسع الخدمات الصحية في الريف في التخفيف من التأثير السلبي للنمو السكاني في الفقر، وذلك عبر رفع القدرات الإنتاجية للأفراد على المدى الطويل. التحولات الديموغرافية (المكانية): ساهم انتقال جزء من السكان من الريف إلى المدن في دمجهم في أنشطة اقتصادية أكثر تنوعًا وإنتاجية؛ مما أدى إلى تحسين مستويات الدخل وتخفيف حدة الفقر.

4- فيما يخص نقطة التوازن (معامل حد تصحيح الخطأ) فإنها تمثل مقدار التغيير في المتغير التابع نتيجة لانحراف قيمة المتغير المستقل في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنويا وقد بلغ ((**-1.2160** =(-1)CointEq) وبدلالة إحصائية (0.0000 Prob) ما يدل على صحة نموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائيا، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

5- الاختبارات التشخيصية للمصداقية نماذج (Diagnostic tests)

ن الخطوة الأخيرة في استكمال مراحل بناء النموذج القياسي تتحدد في مرحلة تقييم النموذج المُقدَّر؛ لكي يكون تقدير معلمات النموذج أكثر دقة، ويتمكن صناع القرار من الاعتماد عليها، وكذلك لإمكانية استخدام النماذج المقدرة لأغراض التنبؤ المستقبلي. وفي هذا السياق، استخدم هذا البحث عدة اختبارات تشخيصية، بما في ذلك:

الجدول (5) نتائج الاختبارات التصديقية والتشخيصية للنماذج المقدرة في مصر

القيمة	الاختبارات القياسية	القيمة	الاختبارات الإحصائية
0.809	Ramsey RESET Test (مشكلة التشخيص)	0.97	R-Squared
0.257	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test (مشكلة الارتباط الذاتي)	0.93	Adjusted R2
(2.47- 1.04) وأقل من 10	Variance Inflation Factors Test (مشكلة التعدد الخطي)	(0.000) 27.79278	F- statistic
0.145	Heteroscedasticity Test (مشكلة عدم تجانس التباين)	0.041	S.E of regression
0.278	Normality Test (مشكلة عدم التوزيع الطبيعي)	-3.229	AIC Akaike info criterion
		0.012	SSR Sum squared resid

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2004-2022) اعتمادا على برامج E-views 12

يتبين من الجدول (5) أن:

1- معامل التحديد للنموذج يبلغ (R^2=0.97)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغيرات التابعة، ويفسر أن حوالي (0.97%) من التغييرات الحاصلة في المتغير التابعة يحصل في النموذج .

2- الاختلاف بين معامل التحديدR^2 () ومعامل التحديد المعدل (R^2 Adjusted) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في النموذج المقدرة ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج وحسن التقدير.

3- قيمة (F) للنموذج (27.79278) وبدلالة إحصائية (0.000) وهي أقل من قيمة P-Value(0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة (أقل من 5%)، وهذا دليل على صحة النموذج المقدرة ومصداقيتها من الناحية الإحصائية.

4- (AIC)عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعّد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (5) يتبين أن القيم المفقودة في النموذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

5- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملاءمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (5) يتبين أن القيم في النموذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملاءمة النموذج للبيانات.

6-من خلال الجدول (5) ليس هناك دليل على وجود اي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النموذج كافة الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، سوء التشخيص وعدم التوزيع الطبيعي)، وذلك دليل على حسن استخدامها (النموذج).

6- استقرار النماذج المقدرة (Stability Test/CUSUM and CUSUM of Squares tests):

فضلاً عن ذلك وللتأكد من استقرار التغييرات الهيكلية في النموذج المعتمدة في هذا البحث ينبغي استخدام اختبارات المجموع التراكمي للباقيات المعودة (CUSUM) و(CUCUM of Squares)، ويمكن تصوير ذلك من خلال الأشكال البيانية للنموذج المعتمد بالآتي:

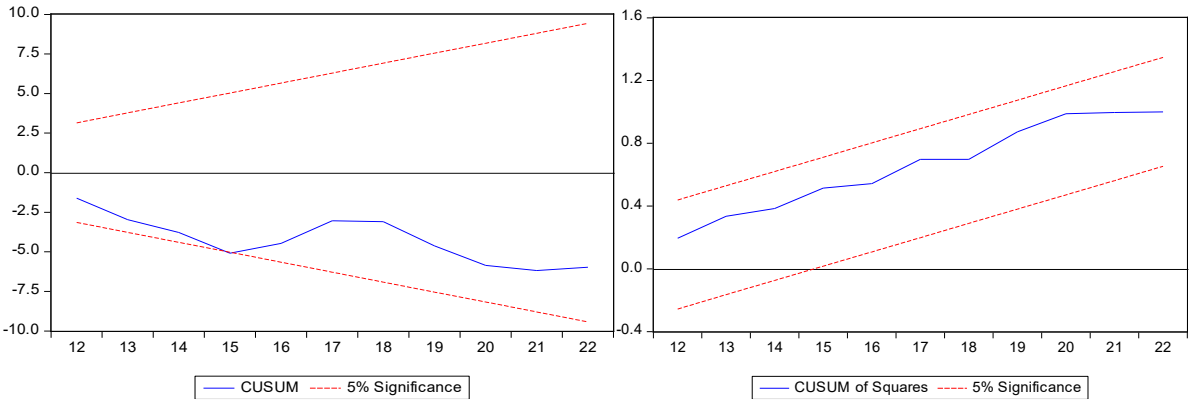

شكل (1) اختبار السكون ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares)

من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و(CUCUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النموذج المقدر والمعتمد مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقراريه المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

إن الخطوة الأخيرة والمهمة في إنجاز مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة التنبؤ بالظواهر الاقتصادية، حيث يكوم النموذج المقدر خالي من مشاكل قياسية وبيانات ومعلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليه لأغراض تنبؤية. ويوجد عدة طرق ونماذج للأداء التنبؤي، إلا أننا اعتمدنا في بحثنا هذا على النموذج وتكون نتائج التحليل في الشكل التالي:

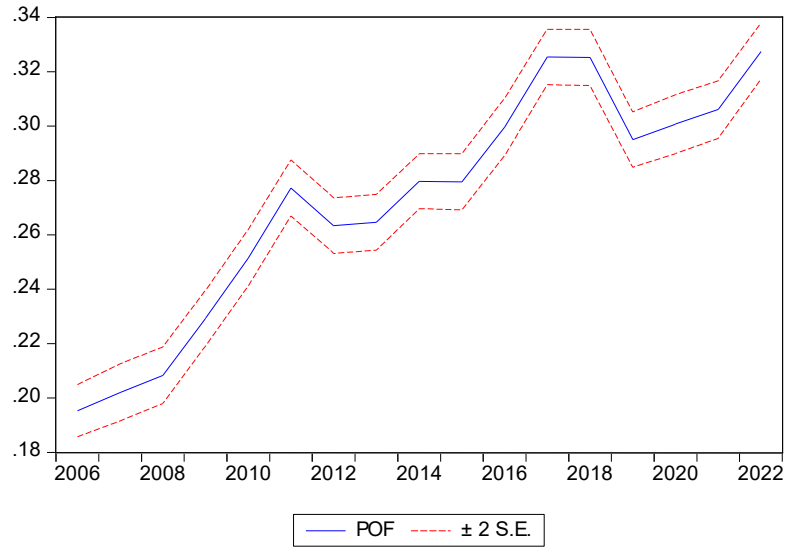

Forecast: POF	
Actual: PO	
Forecast sample: 2004 2022	
Adjusted sample: 2006 2022	
Included observations: 17	
Root Mean Squared Error	0.003111
Mean Absolute Error	0.002288
Mean Abs. Percent Error	0.931399
Theil Inequality Coefficient	0.005646
Bias Proportion	0.000044
Variance Proportion	0.000045
Covariance Proportion	0.999910

الشكل (2): الأشكال البيانية للأداء التنبؤي الفقر

تبين لنا من النتائج أعلاه أن الأخطاء لكلٍّ من: جذر متوسط مربع الخطأ (RMSE)، ومتوسط الخطأ المطلق (MAE)، ومتوسط نسبة الخطأ المطلق (MAPE) جاءت قليلة، وهو ما يعد مؤشرًا جيدًا على دقة التنبؤ. وفيما يخص معامل عدم التساوي لثايل (Theil Inequality Coefficient)، وهو أفضل مؤشر لاختبار الأداء التنبؤي، فقد كانت قيمته تساوي (0.005)، وهي قيمة قريبة جدًا من الصفر؛ مما يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جدًا.

الاستنتاجات والمقترحات

أولا / الاستنتاجات

1- أظهرت نتائج البحث أن زيادة حجم النفقات العامة في مصر خلال المدة (2004-2022) لم تؤدِّ إلى انخفاض ملموس في معدلات الفقر، بل استمر الفقر في الارتفاع خلال بعض السنوات رغم توسع الإنفاق؛ وهو ما يعكس عدم فعالية النفقات العامة في خفض معدلات الفقر.

2- لعبت النفقات العامة دورًا سلبيًا في هذا السياق؛ حيث غلب الطابع الجاري والاستهلاكي على مكونات الإنفاق (مثل الدعم العام غير الموجَّه والأجور)، مقابل ضعف الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية القادرة على توليد فرص عمل حقيقية وتحقيق نمو مستدام.

3- ساهم التوزيع غير العادل للنفقات العامة بين الأقاليم والمناطق الجغرافية في بقاء الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية؛ مما حدَّ من فعالية الإنفاق في تحسين مستويات المعيشة للفئات الأشد فقرًا.

4- مثَّلت مرحلة ما بعد عام 2011 اختبارًا واضحًا لضعف كفاءة النفقات العامة؛ حيث تزايدت النفقات بشكل كبير نتيجة الاضطرابات السياسية والاجتماعية، لكن معدلات الفقر واصلت الصعود بسبب غياب آليات فعّالة للتوزيع والاستهداف التنموي.

5- قللت العوامل المؤسسية والسياسية -مثل الفساد الإداري وضعف الحوكمة- من كفاءة توجيه النفقات العامة، وأدت إلى تسرب الموارد بعيدًا عن الفئات المستحقة؛ مما أجهض الجهود الحكومية الرامية إلى خفض معدلات الفقر.

ثانيا/ المقترحات

1- إعادة هيكلة النفقات العامة :بحيث يتم تقليص الاعتماد على النفقات الجارية والاستهلاكية، وزيادة نسبة النفقات الاستثمارية الموجهة إلى القطاعات الإنتاجية (كالزراعة، والصناعة، والمشروعات الصغيرة والمتوسطة) التي تسهم مباشرة في خلق فرص عمل مستدامة والحد من الفقر.

2- تعزيز برامج الحماية الاجتماعية الموجهة :مثل برنامج الدعم النقدي (تكافل وكرامة)، مع تطوير آليات دقيقة لاستهداف الفئات الأكثر احتياجًا؛ بما يضمن الحد من تسرب الموارد، ويزيد من كفاءة الإنفاق الاجتماعي في تحسين مستويات المعيشة.

3- زيادة الإنفاق على قطاعي التعليم والصحة :باعتبارهما استثمارًا طويل الأجل في رأس المال البشري؛ وهو ما يسهم في تمكين الفئات الفقيرة، وتطوير قدراتها للاندماج في سوق العمل، وتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولاً وعدالة.

4- ضمان التوزيع الجغرافي العادل للنفقات العامة :بحيث تُوجّه موارد تنموية إضافية إلى المناطق الريفية والأقاليم الأكثر حرمانًا؛ مما يساعد على تقليص الفجوة التنموية بين المحافظات، والحد من التركز الحضري للفقر.

5- تعزيز الشفافية والحوكمة في إدارة الإنفاق العام :من خلال تفعيل آليات رقابة ومتابعة صارمة؛ للحد من الفساد الإداري والهدر المالي، وضمان وصول الموارد المالية بالكامل إلى الفئات المستهدفة.

المصادر والمراجع

أبو الفضل، جمال الدين (2003)، لسان العرب، دار صادر للنشر والتوزيع، عمان،

أحمد، يونس على (2010)، تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك 2009 ،مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد:83

بلول، صابر(2009) ،"السياسات الاقتصادية الكلية ودورها في الحد من الفقر"، ،مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25 ،العدد (1).

بومدين، نوار (2010): النفقات العامة على التعليم" دراسة حالة قطاع التربية الوطنية للجزائر (1980-2008) رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر.

تهامي، إبراهيم (2004)، العولمة والاقتصاد غير الرسمي، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر.

الجنابي، طاهر (1991)؛ دراسات في المالية العامة، ط١، مطبعة التعليم العالي، بغداد، العراق.

الحاج، طارق (2009)، " المالية العامة "، ط١، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن

الحسيني، احمد خليل (2010)، الفقر والدولة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بابل.

الخطيب، خالد شحاذه والشامية، احمد زهير(2007): أسس المالية العامة، الطبعة الثالثة، دار وائل، عمان، الأردن.

داغر، علي، محمود محمد، علي محمد(2010):الانفاق العام على مشروعات البنية التحتية واثره في النمو الاقتصادي في ليبيا (منهج السببية)، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 51.

الدلفي، علي هادي حميد والخشي ماوي، جاسم هادي فرج (2021)، تحليل مشكلة الفقر وسوق العمل العراق نموذجاً للمدة (2003-2014)، مجلة كلية الكوت الجامعة، المجلد 6، العدد 2.

الرماني، زيد بن محمد (2003)، اقتصاد الفقر بؤس وأزمات، ط1، مكتبة الرشد، الرياض، مملكة العربية السعودية.

سلا طنية، بلقاسم وسامية، حميدي(2008)، العنف والفقر في المجتمع الجزائري، دار الفجر للنشر والتوزيع، الاردن.

طاقة ،محمد والعزاوي ،هدى (2007)، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.

عبد المجيد، عبد الفتاح عبد الرحمن (1996)، " اقتصاديات المالية العامة "، ط٢، المطبعة الكمالية، القاهرة، مصر.

العبيدي، سعيد علي محمد (2011)؛ " اقتصاديات المالية العامة " ط١، دار دجلة، العراق.
العلي ،عادل فليح:(2007) المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الجزء الأول، الطبعة الأولى، دار الحامد، عمان، الأردن.
علي، عبد القادر علي (1994)، برنامج التكيف الهيكلي والفقر في السودان، ط1، مركز البحوث العربية، القاهرة، مصر.
العمري، هشام محمد صفوت (1988)، "اقتصاديات المالية العامة "، ط٢ ،مطبعة التعليم العالي، بغداد – العراق
الفارس، عبد الرزاق (2001)، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فيفري
فايز، محمد (2005)، "الآثار الاقتصادية للفقر"، الفقر في الوطن العربي، مركز الدراسات السياسات والاستراتيجية، القاهرة.
قموح، مروة منصور نصر(2016)، الفقر في العالم مع التركيز على مصر دراسة تطبيقية، مجلة بحوث الشرق الأوسط (MERCJ)، المجلد 4، العدد 40.
قورين، حاج قويدر (2014)، ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد12
المزروعي ونجمة، علي سيف والياس (2012): أثر الانفاق العام في الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات (1990-2009)مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28 ،العدد الأول.
مصطفى، طلعت (2011)، تمكين الفقراء استراتيجيات بديلة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، مصر.
ناشد، سوزي عدلي (2008)، " المالية العامة "، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان.
النجار، محمد سيد (2005)، مؤشرات الأداء وعلاقتها بالفقر، الفقر في الوطن العربي مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة، مصر.
النجفي، سالم توفيق وعبد المجيد، احمد فتحي(2008)، السياسات الاقتصادية الكلية مع الإشارة إلى الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
نصر، ربيع (2011)، "الفقر في سوريا"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة والعشرون حول: التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية"، دمشق جمعية العلوم الاقتصادية السورية
الوادي، محمود حسين وامام، زكريا احمد (2007)،مبادئ المالية العامة، ط1 ،دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
R.A. Musgrave and A.T. Peacock. (1958) International Economic Association. London, Macmillan & Co.Ltd, New York, The Macmillan Company